

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

## الحد من مخاطر الكوارث

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا  
 العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية

### الديباجة

تعترف الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،  
 أو الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، بمسؤوليتها عن العمل بشكل تعاوني للحد من خطر نشوب  
 نزاعات نووية، الذي يشمل الحد من خطر نشوب نزاع مسلح بين الدول النووية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي  
 والقدرة على التنبؤ. ففي بيئة أمنية تزداد تعقيدا، يتيح النظر في موضوع الحد من المخاطر الاستراتيجية  
 فرصة لزيادة التفاهم المتبادل من خلال الحوار ودراسة الخيارات المتاحة لاتخاذ تدابير عملية إضافية يمكن  
 أن تقلل من احتمال استخدام الأسلحة النووية. وهذا ما يشكل عنصرا تكميليا للأهداف الرئيسية للمعاهدة  
 ويتسق مع الجهود الطويلة الأجل التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب نزع السلاح وتحقيق  
 الهدف النهائي المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية ينعم الجميع فيه بأمن غير منقوص.

### عناصر الحد من المخاطر الاستراتيجية

في سياق النطاق الاستراتيجي والمجال النووي، يتعلق الحد من المخاطر أساسا بالحد من مخاطر  
 استخدام الأسلحة النووية والنزاع المسلح الذي تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهذا ما يشمل  
 الجهود الرامية إلى منع أو تسوية النزاعات والأزمات التي قد تتجم عن سوء تفسير سياسات الخصم المحتمل  
 وأفعاله ونواياه أو من خلال عدم التنبؤ بعواقب الخطوات التي يتخذها. كما يشمل الامتناع عن الأعمال  
 غير الآمنة أو الجذافية أو الخطيرة المتعمدة واستخدام الأدوات المناسبة لمعالجة الحوادث غير المقصودة  
 بسرعة في حالة نشوئها. ويتناول الحد من المخاطر أيضا التأكد من إدراك الدول لخطر استخدام الأسلحة  
 النووية الذي يمكن أن ينشأ عن أي نزاع مسلح تشارك فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن تتخذ إجراءات  
 لمنع نشوب ذلك النزاع. وبناء على ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتشاطر الرغبة في الحد من



المخاطر المرتبطة بإمكانية استخدام الأسلحة النووية استنادا إلى افتراضات غير صحيحة أو نتيجة لها، وذلك عن طريق الحد من احتمال سوء الفهم وسوء التواصل وسوء التقدير. وقد حُددت ثلاثة عناصر رئيسية باعتبارها أساسا لهذه الجهود:

- **بناء الثقة والقدرة على التنبؤ من خلال الحوار** - هناك حاجة مستمرة إلى إقامة علاقة بناءة بين الدول بشأن المسائل الاستراتيجية والنووية. وتذكّر الدول الحائزة للأسلحة النووية بضرورة الشروع في حوار متعدد الأطراف وثنائي الأطراف بين الدول النووية بشأن تصور التهديدات والحد من المخاطر. ويهدف ذلك إلى زيادة فهم كل منها لشواغل الآخر وتعميق الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن أن يساعد على تحديد ووضع وتطبيق تدابير موثوقة لبناء الثقة وغيرها من الترتيبات السياسية - العسكرية المقبولة من الأطراف، فضلا عن حصر السبل الكفيلة بإبرام اتفاقات لتحديد الأسلحة في نهاية المطاف، حيثما ينطبق ذلك وحسب الاقتضاء.
- **زيادة الوضوح والتواصل والتفاهم** - تتطوي بعض استراتيجيات الردع النووي على غموض متأصل يتمثل الهدف منه في أحيان كثيرة في خلق حالة من الالتباس في عملية صنع القرار لدى الخصم المحتمل. وفي الوقت نفسه، فإن الشفافية والقدرة على التنبؤ والحوار ضرورية لمنع خطر سوء التقدير وسوء الفهم أو الحد منه، ما يؤدي بالتالي إلى تعزيز الاستقرار. ويشكل سوء الفهم الذي يحيط بتطورات القدرات العسكرية، والمذاهب، والنوايا الكامنة وراء أنشطة عسكرية محددة خطرا مشتركا في العلاقات الأمنية. ومع ذلك، يمكن التخفيف من حدتها من خلال الاتصال والحوار الرسميين سواء في المحافل المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف التي يشارك فيها المسؤولون الدبلوماسيون والعسكريون المعنيون. ومن أجل تبادل الآراء بصراحة وعلى نحو يراعي الحساسيات بشأن نقاط ساخنة محددة وتدابير ثنائية متفاوض عليها، توفر القنوات الثنائية الوضوح والتفاهم، فضلا عن تبادل المعلومات بسرية حسب الحاجة.
- **توفير أدوات فعالة لمنع الأزمات وإدارة الأزمات** - بغية تيسير العلاقات البناءة والمستقرة وللمحد من احتمال نشوب النزاعات العسكرية والتصعيد العسكري، ثمة حاجة إلى استحداث آليات وأدوات توفر متسعا من الوقت لاتخاذ القرارات وتسوية المنازعات التي تقلل من خطر حدوث أزمات. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم التركيز على إنشاء آليات لمنع الأزمات، بما في ذلك أدوات وبروتوكولات التواصل التي يمكن أن تتيح للدول توضيح نوايا الأطراف الأخرى واتخاذ تدابير وقائية لتجنب وقوع حادث أو الحيلولة دون تصعيده إلى أزمة. ومن المهم أيضا أن يكون ثمة إجراءات سارية تدفع بالحلول الدبلوماسية إلى حل الأزمة، إذا ما اندلعت رغم ذلك.

وتترسخ هذه العناصر بمفاهيم سلامة وأمان الأسلحة النووية والمواد النووية الخاصة، التي تعتبر أساسية للحفاظ على رادع موثوق وفعال، وتكمل تدابير الحد من المخاطر المشار إليها.

#### الحد من المخاطر الاستراتيجية وعملية الدول الخمس

وضعت الدول الحائزة للأسلحة النووية واستخدمت تدابير متعددة رسمية وغير رسمية للحد من المخاطر، تركز على بناء الثقة، وزيادة التفاهم والفهم، وتعميق الثقة، والاحتفاظ بأدوات فعالة لمنع الأزمات وإدارتها. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **الاتفاقات والترتيبات الرسمية المتعلقة بالحد من المخاطر** - توجد بالفعل بعض الاتفاقات والترتيبات الثنائية للحد من المخاطر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية (من قبيل خطوط الاتصال المباشر، والقنوات بين الأجهزة العسكرية، والاتفاقات والترتيبات بشأن الإخطارات المتعلقة بإطلاق القذائف التسيارية، وما إلى ذلك). وهي تساعد على توفير إطار متين لبناء الثقة وكفالة المشاركة، فضلا عن استحداث أدوات لمنع الأزمات وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية الاعتراف بقيمة آليات منع الأزمات وإدارتها وبأهمية تطبيقها بشكل كامل بهدف زيادة القدرة على التنبؤ والشفافية تجنباً لسوء التفسير. وتعترم الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة المشاركة فيها، والسعي نحو استكشاف فرص جديدة في هذا الخصوص.
- **إجراء محادثات ثنائية منتظمة بشأن قضايا الاستقرار الاستراتيجي** - لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية تدرك قيمة المناقشات الثنائية الأطراف بشأن الاستقرار الاستراتيجي، وتحديد الأسلحة، والحد من المخاطر باعتبار ذلك وسيلة لزيادة الفهم لتصورات التهديدات والسياسات ذات الصلة، وتحديد الشواغل والتحديات الأمنية المتبادلة، ومناقشة سبل حلها من خلال إبرام اتفاقات وترتيبات جديدة وإقامة علاقات متينة بشأن هذه المسائل.
- **مواصلة عملية الدول الخمس** - تمثل عملية مجموعة الدول الخمس إطاراً لمواصلة المشاركة الجماعية للدول الخمس والمناقشات فيما بينها، وتتيح الفرصة لزيادة الثقة والتفاهم والفهم بصورة جماعية، وتدعم المساعي التعاونية التي تساعد على الحد من المخاطر.
- **إعداد مسرد لمصطلحات الدول الخمس** - تمثل الهدف من عملية وضع مسرد لمصطلحات الدول الخمس في زيادة التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول الخمس، وتيسير المناقشات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.
- **مناقشة الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن المذاهب والسياسات** - إن استهلال مناقشة منظمة لعملية الدول الخمس بشأن المذاهب والسياسات النووية يتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية جمع وعرض عقائدها وسياساتها النووية، ما يساعد على إبراز الحاجة إلى مزيد من الفهم والتفاهم، فضلا عن جعل سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر وضوحاً للآخرين.
- **البيانات السياسية التي تعزز ضبط النفس والطمأنينة** - تسعى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى زيادة الثقة وتحديد أرضية مشتركة من خلال توجيه الرسائل السياسية. ويمكن أن يجري ذلك من خلال بيانات تصدر باسم طرف واحد أو طرفين أو مجموعة من الأطراف. ويشمل ذلك البيانات المتعلقة بالاعتراف بالمخاطر والالتزامات بضبط النفس الجماعي.
- **إلغاء توجيه الأسلحة النووية** - لا توجه الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها النووية إلى بعضها البعض أو إلى أراضي أي دولة أخرى، وستواصل دعم هذه الخطوة الهامة صوب الحد من المخاطر.
- **إقامة قنوات اتصال ثنائية والإبقاء عليها أثناء الأزمات** - لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية تدرك قيمة آليات التواصل القوية في حالات الأزمات بوصفها عنصراً رئيسياً في منع الأزمات وإدارتها بفعالية.

### الحد من المخاطر الاستراتيجية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمنظمات غير الحكومية

ينبغي ألا تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها هي المساهم الوحيد في الحد من المخاطر؛ إذ يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بل وينبغي لها، أن تسهم في هذا الجهد. فبناء بيئة أكثر أمناً مسؤولية جماعية. وبهذه الروح، ترحب الدول الحائزة للأسلحة النووية بمشاركة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المناقشة الجارية بشأن الأمن العالمي، وتلاحظ انفتاحها المتواصل على الحوار. ويمكن أن يساعد هذا العمل في هذه المبادرات العديدة المختلفة على تحديد السبل الكفيلة بالحد من المخاطر، وزيادة الاستقرار الاستراتيجي، والتمكين من تبادل أفضل الممارسات.

وتدعم الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً المساهمة المفيدة للمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر، وترحب بالعمل الذي تقوم به هذه الأفرقة بشأن مسائل الحد من المخاطر.

### مستقبل الحد من المخاطر الاستراتيجية وعملية الدول الخمس

فيما ندخل في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعيد الالتزام باتخاذ التدابير المناسبة للحد من المخاطر الاستراتيجية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وتعتبر الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الورقة خطوة هامة في نقل أفكارها بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية وإظهار التزامها المستمر. وفي مؤتمري لندن وباريس للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لعامي 2020 و 2021، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاستمرار في بذل جهود منظمة لتبادل الآراء بشأن المذاهب وتدابير الحد من المخاطر فيما بعد المؤتمر الاستعراضي المقبل، من خلال فريق عامل معني بالمذاهب والسياسات النووية والحد من المخاطر الاستراتيجية، باعتبارها مواضيع مستقلة ولكنها ذات صلة، يحضره خبراء عسكريون ودبلوماسيون معنيون. وفيما يتعلق بالحد من المخاطر الاستراتيجية، ستتبادل الدول الحائزة للأسلحة النووية الأفكار وأفضل الممارسات، وتستكشف الفرص المتاحة لاتخاذ تدابير عملية. وتظل الدول الحائزة للأسلحة النووية منفتحة أيضاً على تعميق المناقشات فيما بينها ومع الآخرين وستسعى إلى مواصلة المشاركة في هذا الموضوع في المستقبل.